دور تمويل المصارف اليمنية في تمويل المشاريع الصغيرة

د. حمود علي عبد الله المجيدي
كلية العلوم الادارية
قسم الاقتصاد

المقدمة :

تشكل المنشآت الصغيرة جزءاً كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة ٩٠% من المنشآت الاقتصادية في السوق السعودي ، ونسبة ٩٦% في جمهورية مصر العربية ، ونسبة ٩٧% في الهند ، ونسبة ٩٠% في أمريكا وما بين ٨٥-٩٠% في أوروبا ، ونسبة ٧٥% في اليمن.

وقد تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت في معظم الدول حيث تعد النواة الأساسية للمنشآت العملاقة ، وقد تبين من الدراسات الميدانية أن المنشآت الكبيرة انطلقت من المنشآت الصغيرة ، كما تساهم تلك المنشآت في عملية التنمية الاقتصادية وسيقوم البحث بدراسة سبل تمويل المشروعات الصغيرة من خلال البنوك في الجمهورية اليمنية .

- **مشكلة البحث :**

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم بشكل عام ،والدول النامية بشكل خاص ، ومنها اليمن حيزاً مهماً من النشاط الاقتصادي ، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة . بل تعتبر هذه المشروعات مدخلاً تكميلياً لعدد من المشروعات الكبيرة ، خاصة في القطاع الصناعي . كما تسهم في إستيعاب نسبة عالية من حجم القوى العاملة ، والتخفيف من عبء البطالة ،وتحقيق النمو المتوازن بين الأقاليم والقطاعات بسبب انتشارها الواسع ، وبساطة إنتاجها ، واعتماد العديد منها على المدخرات الشخصية .

وتتلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي :-

ما هو المصارف اليمنية في تمويل المشروعات الصغيرة ؟

- **أهمية البحث :**

تأتي أهمية البحث من أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في الحد من البطالة في المجتمعات فهي توفر فرص عمل للشباب العاطل عن العمل .

- **هدف البحث :**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من المقاصد الأساسية من أهمها ما يلي :

- بيان طبيعة ومفهوم المنشآت الصغيرة ومقومات نجاحها .
- تقويم الصيغ التمويلية للمنشآت الصغيرة القائمة على الائتمان بفائدة وأثر ذلك على الربحية .
- عرض مفهوم وخصائص صيغ التمويل المصرفي ومدى ملآئمها للمنشآت الصغيرة .
- اقتراح نماذج لتمويل المنشآت الصغيرة من خلال المصارف .
- بيان المعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك .

- **فرضيات البحث :**

- للمنشآت الصغيرة أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة علاج مشكلة البطالة .
- هناك انتقادات إلى المنهج المصرفي التقليدي في إحجامه عن تمويل المنشآت الصغيرة .
- يعد التمويل عن طريق الاقتراض بفائدة غير مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة ، حيث يسبب الكثير من المخاطر والمشكلات نتيجة التزام المنشأة بضرورة دفع القرض مع فوائدة حتى لو حققت أرباحاً أقل من أسعار الفائدة أو حققت خسائر.
- يعد التمويل عن طريق صيغ التمويل الإسلامي مناسب لتمويل المنشآت الصغيرة ، حيث يقوم على صيغة البيوع ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة
- يقدم المنهج الإسلامي منظومة من صيغ التمويل الإسلامي التي تناسب ظروف المنشآت الصغيرة مثل الإجارة والمشاركة والمرابحة.

- **<u>مناهج وأدوات البحث :</u>**

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتماشيه مع طبيعة الموضوع ، كما تم الاعتماد على البيانات المتوفرة

والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية .

- **تقسيمات الدراسة :**

يتكون هذا البحث من مقدمة وخمسة فصول ، ويتكون على النحو التالي :

الفصل الأول يتكون من مبحث واحد:

- التعريف بالمشروعات الصغيرة وخصائصها ودورة في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني يتكون من مبحثين :

- المبحث الاول الأهمية النسبية للمشاريع الصغيرة .
- المبحث الثاني تجربة المشاريع الصغيرة في بلادنا .

الفصل الثالث يتكون من مبحث واحد :

- أنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة .

الفصل الرابع يتكون من مبحث واحد :

- الضمانات المقدمة من قبل المشروعات الصغيرة وشركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي .

الفصل الخامس يتكون من مبحث واحد:

- ظاهرة تعثر قروض المشروعات الصغيرة وأسبابها وكيفية إدارتها

الفصل الأول:

- **التعريف بالمشروعات الصغيرة خصائصها ودورها في التنميةألاقتصاديه :**

اختلف الكتاب والباحثون في تعريف المشروع الصغير، وذلك بسبب الاختلاف في تعريف مفهوم الحجم .وقدظهرت عدة محاولات لتعريف المشروع الصغير من خلال :

- تحديد عدد العاملين .
- قيمة الموجودات أو الاستثمارات .
- حجم المبيعات .

يمكن تعريف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يستخدم عدد قليلاً من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية .

كما يعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع " .

ومن بين الخصائص المميزة للمشروع الصغير :

- يدار من قبل المالكين .
- يتميز بالطابع الشخصي .

- محلياً في عملياته .
- يعتمد بدرجة عالية على الموارد المالية الداخلية في تأسيسه ونموه .

- ويمكن القول أن مالكي المشروعات الصغيرة هم رياديون في أعمالهم كونهم يتحملون المخاطرة ويتميزون بالمغامرة أملاً في تحقيق الربحية في المستقبل ، ويعتقد مالكو المشروعات الصغيرة أنهم يبذلون جهوداً عالية ويحققون إيرادات عالية . وأنهم يشعرون بالسعادة في عملهم ولكن قبل البدء بأي مغامرة لإنشاء مشروع صغير على كل ريادي أن يدرس مزايا المشروع الصغير والتي ممكن أ ن نشير إليها كما يلي :

- الفرصة للسيطرة على امتلاك العمل يوفر للرياديين الاستقلالية وفرصة إنجاز ما هو مهم من وجهة نظرهم ، حيث يكون وسيلة لتحقيق رغباتهم وآمالهم في الحياة ويشبعون حاجاتهم الداخلية من خلال معرفتهم
- أنهم القوة الأساسية المسيطرة على العمل .
- فرصة التميز : يبدأ الرياديون عملاً بسبب أنهم يعتقدون أنه فرصة للتميز عن الآخرين فيما يتعلق بقضية مهمة من وجهة نظرهم ، وفيما لو كان الغرض من المشروع تقليص الكلف ، بناء المساكن ، أو إيجاد برنامج لإعادة
- التصنيع للمحافظة على الموارد المحدودة ، فإن الرياديين يجدون طرقاً للربط بين اهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ورغبتهم في ربح حياة جديدة .
- الفرصة لاستثمار القدرات والقابليات : العديد من الأشخاص يشعرون أن أعمالهم مملة لا تتحدى قدراتهم ولا تثير الحماس لديهم . ولكن بالنسبة للريادي فإن العمل بالنسبة له متعة ووسيلة للتعبير عن ذاته .
- الفرصة لتحقيق أرباح غير محددة : بالرغم من أن المال لا يعد القوة الأساسية الدافعة لأغلب الرياديين ، فإن الربحية تعتبر عاملاً دافعاً أساسياً في قرارهم لبدء العمل . ويقول أحد أصحاب رؤوس الأموال الذي مول العديد من الشركات الصغيرة . أن تبدأ العمل بشركتك الخاصة هي دائماً أفضل وسيلة للحصول على الثروة . وحتى ولو لم تحصل على الثروة فإنك سوف تحصل على المتعة .
- الفرصة للمساهمة في عمل المجتمع : غالباً ما يكون أصحاب المشاريع الصغيرة هم من بين الأشخاص المحترمين في المجتمع والأكثر ثقة بهم من الآخرين . وذلك أن التعاملات التجارية تعتمد على الثقة المتبادلة ويتمتع مالكو المشروع الصغير بالثقة والشهرة التي يحققونها من خلال تعاملهم مع العملاء لفترة زمنية طويلة سابقة وبصدق

وأمانة . ولكونهم يلعبون دوراً أساسياً في نظام العمل المحلي ،وإدراكهم أن عملهم يؤثر على وظائف الاقتصاد الداخلي ، فإن ذلك يعتبر مكافأة أخرى لأصحاب المشاريع الصغيرة .

- الفرصة لأن تفعل ما هو ممتع بالنسبة لك : المشاعر المشتركة بين أصحاب المشاريع الصغيرة هي أن لا يعد عملاً بالنسبة لهم ، بسبب أن أغلب هؤلاء يختارون مجالات يرغبون بها ويستمتعون فيها ، فالعمل بالنسبة لهم هو هواية ، قضاء إجازة ومن بين الخصائص التي يتميز بها الشخص الذي يفكر بإنشاء مشروع صغير ما يلي :
- الرغبة بالمسؤولية : يشعر أصحاب المشاريع الصغيرة بالمسؤولية الشخصية عن نتائج مغامرتهم ويفضلون السيطرة على مواردهم واستثمارها في تحقيق أهدافهم الشخصية .
- الرغبة بالمخاطرة المعقولة : يتميز أصحاب المشاريع الصغيرة بأنهم ليسوا مخاطرين بعنف ، بل أنهم يحبسون المخاطر وغير مغامرين حيث أنهم يغامرون بفتح مشروع صغير اعتمادا على المخاطرة المحسوبة وقد يظهر الهدف كبيراً أو حتى مستحيلاً من وجهة نظر الآخرين ،ولكن صاحب المشروع الصغير ينظر إلى الموقف من وجهة نظر أخرى ويعتقد أن أهدافه معقولة وممكنة التحقيق . واعتيادياً فإنهم يحاولون استثمار الفرص في المجالات التي تعكس معرفتهم وخلفيتهم وخبراتهم مما يؤدي لزيادة احتمالات نجاحهم .
- ثقتهم بقابليتهم وقدرتهم على تحقيق النجاح: يتميز أصحاب المشاريع الصغيرة بثقتهم العاليةعلى تحقيق النجاح ويميلون للتفاؤل بفرصهم العالية في تحقيق النجاح وغالباً ما يعتمد تفاؤلهم هذاعلى أسس واقعية وبسبب هذا التفاؤل العالي قد يمكن تفسير سبب فشل بعض المشاريع الصغيرة في عملها . غالباً أكثر من مرة . قبل أن تتمكن من تحقيق النجاح في عملها .
- الرغبة بالحصول على المعلومات المرتدة السريعة : يرغب أصحاب المشاريع الصغيرة بالتعرف على نتائج أعمالهم وذلك لتعزيز أعمالهم .
- طاقات عالية يتميزون بالطاقة العالية التي تكون أعلى مما هي لدى الشخص الاعتيادي ،وهذه الطاقة تعتبر عاملاً أساسياً في بذل الجهد في بدء أعمالهم التي تتطلب ساعات طويلة والعمل الشاق .
- التوجه إلى المستقبل : يتميزون بإحساس جيد في البحث عن الفرص . إنهم ينظرون إلى الأمام ولا يعيرون انتباها للماضي مقارنة بما يمكن تحقيقه في المستقبل . وبينما

أن المدراء التقليديون يهتمون بإدارة الموارد المتاحة فإن أصحاب المشاريع الصغيرة أكثر اهتماماً بتحديد الفرص المستقبلية .

- المهارة في التنظيم : إن عملية بناء المشروع من الصفر هي عملية مماثلة لجمع قطع متناثرة لتكوين شكل ذي معنى . حيث أن أصحاب المشاريع الصغيرة لديهم المهارة للربط بين الأفراد أو لإنجاز المهام ، يحققون التوافق الصحيح بين مواصفات الأفراد ومواصفات العمل مما يمكنهم من تحويل الرؤيا إلى حقيقة .

- **أسباب فشل المشاريع الصغيرة :**

بينا أن احتمال فشل المشاريع الصغيرة ، وخاصة في سنواتها الأولى ، تكون عالية ،وقد تعود أسباب ذلك لمحدودية مواردها ، الإدارة غير المتمرسة ،وافتقارها إلى الإستقرار المالي وفيما يلي تتطرق إلى بعض العوامل المؤدية لفشل بعض المشاريع الصغيرة :

- عدم كفاءة الإدارة : عدم توفر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار ، تعتبر من المشاكل الأساسية في فشل المشروع . فقد لا تتوفر لدى مالك المشروع القدرة على العمل بنجاح ، يفتقر إلى المواصفات القيادية والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل .
- نقص الخبرة : على الأشخاص الذين يفكرون بالبدء بالمشاريع الصغيرة أن يتأكدوا من توفر الخبرة الكافية لديهم في مجال العمل الذي يرغبون بالبدء فيه . إذا ما كان المطلوب مثلاً العمل في مجال تجارة التجزئة في الملابس فإن على الشخص الذي يفكر بالبدء بمشروع في هذا المجال العمل أولاً في متاجر تجارة التجزئة للملابس للحصول على الخبرة حول طبيعة العمل وتعتبر الخبرة في العمل الحد الفاصل بين النجاح والفشل في المشروع .
- سؤ الإدارة المالية : الإدارة القوية هي مفتاح النجاح في المشاريع الصغيرة المدير الفعال هوذلك المدير الذي يدرك أن العمل الناجح يتطلب السيطرة المالية المناسبة . وأن هامش الخطأ في إدارة أموال المنشأة يجب أن يكون صغيراً جداً فعدم توفير رأس المال الكافي لبدء المشروع يعتبر خطأً قاتلاً في المشاريع الصغيرة ، كما أن سوء الائتمان قد يؤدي إلى فشل المشروع .
- الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي : العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الإستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة ، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي إعتيادياً لفشل المشروع في البقاء والاستمرار ، إذا بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها ،

حيث إن وضع خطة إستراتيجية تؤدي لتمكن صاحب المشروع من تقدير إمكانيات عمله ، معرفة ما الذي يرغب به المستهلك ما الذي يتمكن المستهلك من شرائه . من هو المستهلك المستهدف ، كيف يمكن جذب والمحافظة على المستهلكين .

- النمو غير المسيطر عليه : يعتبر النمو حالة طبيعية ومرغوب بها في كل منشآت الأعمال ، لكن النمو يجب أن يكون مخططاً ومسيطراً عليه ،فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع ، وليس عن طريق الاقتراض .
- كما أن التوسع يتطلب تغيرات أساسية في تركيب المشروع ، أسلوب العمل ، حجم المخزون السلعي ، إجراءات الرقابة المالية ، وتعيين أفراد جدد إلى جانب مجالات أخرى عديدة ومن أهم التغيرات الأساسية المطلوبة في التوسع ،هي التغيرات في الخبرات الإدارية ، حيث بزيادة حجم العمل وزيادة تعقيده تزداد المشاكل وتتعقد ، مما يتطلب المدير تعلم كيفية التعامل معها .
- الموقع غير الملائم : تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن وغالباً ما يتم اختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط . إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعاً معيناً فقط لمجرد وجود بناية شاغرة . إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب أن لا يترك للفرصة وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي تكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع .

العامل الآخر الذي يؤخذ بنظر الاعتبار في اختيار الموقع هو المبلغ المخصص للإيجار ، إذ على صاحب المشروع أن يوازن بين الكلفة وتأثير الموقع على المبيعات . وبذلك فإن للموقع خاصيتين أساسيتين الكلفة والمبيعات التي تمكن تحقيقها بسبب الموقع .

- نقص السيطرة على المخزون : يستثمر صاحب المشروع الصغير مبلغاً كبيراً في المخزون السلعي ، ولذلك فإن السيطرة على المخزون تعد من المسؤوليات الإدارية الأساسية حيث أن عدم كفاية مستويات المخزون تؤدي إلى التقصير في خدمة العملاء . مما يؤدي لاحتمال تحولهم إلى موارد أخرى للحصول على تلك السلع ومن الضروري توفير الكميات المناسبة من المخزون على أن لا تكون أكثر من المطلوب وإلا أدى ذلك لخسارة فرصة استثمار تلك المبالغ في مجالات عمل أخرى .

- عدم القدرة على التحول : بعد بدء العمل بفترة ونموه فأن ذلك يتطلب أسلوبا إدارياً مختلفاً ،فالقابليات التي كانت مناسبة في بداية العمل وأدت لتحقيق النجاح ، تصبح غير مناسبة بتوسع العمل ونموه أو تصبح الإدارة غير فعالة فالنمو يتطلب تفويضاً أكبر للصلاحيات ، وهذا ما يرفضه العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة . كما إنه يتطلب قدرات وقابليات جديدة قد لا تتوفر لدى صاحب المشروع مما يؤدي لفشل المشروع .

كيف يمكن تجنب الفشل في إدارة المشاريع الصغيرة ؟

- اعرف عملك بعمق : أشرنا إلى أهمية الخبرة المناسبة ، ونشير هنا إلى أهمية التعليم في مجال العمل قبل البدء بالمشروع ، إذ على من يفكر بالبدء بمشروع صغير في مجال معين عليه قراءة كل شيء يتمكن من الوصول إليه ، الصحف التجارية ، الاتصال الشخصي بالموردين ، العملاء ، النقابات التجارية ،وغيرهم من الذين يعملون في ذلك المجال .
- **إعداد خطة للعمل** : على الشخص الذي يفكر بإنشاء مشروع صغير أن يعد خطة متكاملة مكتوبة التي يمكن اعتبارها على أنها أفضل وصفة في الإعداد لنجاح العمل ، فبدون خطة قوية فإن المشروع يسير بدون اتجاه حقيقي ، فالخطة الجيدة تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة وتوجيه كل الأفعال باتجاه الهدف .
- إدارة الموارد المالية : أفضل الوسائل الدفاعية في مواجهة المشاكل المالية هي تطوير نظام معلوماتي عملي ، ومن ثم استخدام هذه المعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل . إذ لا يمكن لصاحب أي مشروع من السيطرة على عمله إلا إذا كان قادراً من الحكم على مدى صحته المالية . والخطوة الأولى في إدارة الموارد المالية بفاعلية هي توفير رأس المال الكافي لبدء العمل . والموارد المالية الأكثر قيمة لأي مشروع صغير هي النقدية . حيث أن الإيرادات تعتبر مورد مالي أساسي لتحقيق البقاء على المدى البعيد . بينما أن توفر السيولة النقدية الكافية تمكن العمل من تسديد التزاماته المالية الحالية والقريبة المدى .
- القدرة على فهم التقارير المالية : على كل مالك للمشروع الصغير الاعتماد على السجلات المحاسبية والتقارير المالية لمعرفة ظروف عمله . والملاحظ بشكل عام إن هذه السجلات والتقارير المالية تستخدم لأغراض ضريبية ، ولا تعتمد كأداة أساسية للرقابة المالية ، والواقع إن هذه السجلات والتقارير المالية تمكن من تحديد المشاكل التي يواجهها العمل مثل انخفاض المبيعات ،الربحية ، زيادة المدينون ، انخفاض رأس المال العامل وغيرها .

- تعلم كيف تدير الأفراد بفاعلية بغض النظر عن طبيعة عمل المشروع ، على مالك المشروع أن يتعلم أسلوب ادارة الناس بشكل صحيح . إذا إن كل مشروع يعتمد على العاملين المدربين والمدفوعين للعمل بشكل جيد ، ولا يتمكن أي رب عمل من إنجاز كل شيء بنفسه ، وبذلك فإن الأفراد الذين يستخدمهم مالك المشروع يحددون في النهاية المستوى الذي يمكن أن يصل إليه المشروع . هذا ويجب معرفة أنه ليس من البساطة أن يتمكن المشروع من جذب والمحافظة على النوعية الجيدة من العاملين .
- اعرف قابليتك وقدراتك : إن نجاح العمل يعتمد بالدرجة الأولى على تواجد رب العمل ، وانتباهه المستمر في العمل ، لذلك من الضروري أن يهتم بصحته بشكل جيد ، وأن لا يرهق نفسه بالعمل بأكثر من طاقته مما قد يؤدي إلى التوتر ، بل يجب عليه أن يعطي لنفسه فرصة لتجديد طاقاته ليتمكن من الاستمرار في عمله بنجاح .

نستطيع القول بأن المشاريع الصغيرة تكتسب أهمية متعاظمة من حيث دورها في إنعاش الاقتصاد والنهوض بأسباب النمو الاقتصادي وذلك لاتسامها بمميزات ومزايا نسبية . تخفض بها دون غيرها من الصناعات والنشاطات الاقتصادية.

الأخرى – ويؤكد هذا المسار أو التوجه أن الكثير من البلدان النامية وحتى المتقدمة باتت تعول كثيراً على الصناعات الصغيرة كمحرك ومحفز للنمو والنهوض الاقتصادية وذلك لجملة من العوامل التي تتم بها منها ما يتعلق بانخفاض قيمة الأصول وتشغيل عمالة ذات كثافة عالية ، وهذا ما دفع البلدان التي تواجه مخاطر والفقر أن تعتمدها كمحرك وعمود فقري لهيكل شبكة الضمان الاجتماعي الذي تنفذه تلك البلدان لمواجهة مخاطر البطالة والشبح الفقر ويمكن القول أن الصناعات الصغيرة في بلادنا وفقاً لمعايير التصنيف المحلي من حيث العمالة (٤.١) عمال ، يصل قوامها إلى ٣١,٧٣٠منشأة وتمثل نسبة ٩٥,٣% ، وبلغ حجم العمالة في المنشآت الصناعية الصغيرة عدد قدره ٣٥,٣٨٨ عامل وبنسبة تبلغ ٤٨,٦% من إجمالي القوى العاملة . المشتغلة في القطاع الصناعي ككل . ومن هنا يتضح حجم الأهمية والنسبية للصناعات الصغيرة من كبر حجمها الذي يعود إلى انخفاض تكاليف أصولها الثابتة ولتشغيل عمالة كثيفة ، حيث تشغل ما يقرب من نصف العمالة في القطاع الصناعي .

دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية:

يلاحظ بصفة عامة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً هاماً في مجال توليد الناتج والدخل وخلق فرص عمل في الدول النامية على وجه الخصوص حيث تؤدي بقوة إلى توفير فرصاً طيبة وسهلة للعمالة وتنمية المهارات الفنية والإدارية ،وخاصة المناطق الريفية والتي

تتميز بارتباط الفرد بموطنه وذلك على الرغم من الندرة النسبية لفرص العمل وانتشار البطالة بصورها المختلفة في هذه المناطق .

وهكذا فلا تقتصر أهمية المشروعات الصغيرة على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للإنتاج والدخل وفرص العمل ، بل إنها أكثر من ذلك تكون بمثابة المورد الذي تحصل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للتطور الاقتصادي ، كما أن بعض المشروعات وخاصة تلك التي تعتمد على التخصص الحرفي والمهارات الإنسانية تتمتع بالقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية مما يعطي لها أهمية خاصة في مجالات تنمية الصادرات والحصول على العملات الأجنبية النادرة واللازمة لتحسين أوضاع موازين مدفوعات دول عديدة .

وبناء على ما تقدم ،فسوف نقوم بإيضاح واستعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به المشروعات الصغيرة في تحقيق التصنيع والتنمية وذلك من خلال النقاط التالية :.

- دور المشروعات الصغيرة في تعظيم فرص العمالة والناتج القومي .
- مساهمة المشروعات الصغيرة في تعظيم الفائض الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية .
- دور المشروعات الصغيرة في تنمية الصادرات .
- مساهمة المشروعات الصغيرة في تكوين الكوادر الإدارية وجلب المدخرات .
- المشروعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الإقليمية.

الفصل الثاني

المبحث الأول :

تجربة المشاريع الصغيرة في اليمن :

- يمكننا تناول التجارب الصناعية الصغيرة والأصغر التي تهدف إلى مكافحة البطالة والفقر ، وسواء تلك المندرجة في إطار شبكة الضمان الاجتماعي أو الأخرى التي تنشط قبل إقرار المشاريع المحدودة لشبكة الأمان الاجتماعي ، مثل مركز تنمية المجتمع والأسر المنتجة ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة ، وسوف نقوم بتسليط الضوء على تلك المشاريع . وفقاً للبيانات المتاحة . وذلك على النحو التالي :.

- مركز تنمية المجتمع والأسر المنتجة :. من خلال مقابلة مع مجلة الاقتصادية العدد(٢١) ١٥يونيو ٢٠٠٠م تم الحوار مع مدير عام البرنامج الوطن لتنمية المجتمع والأسر المنتجة الأخ / محمد صالح النمر في إطار ملف العدد وقد تضمن حديثه الجوانب التالية :.

- تأسس المركز في عام ١٩٨٩م بقرار من مجلس الوزراء وذلك بهدف مساعدة الشرائح الاجتماعية التي تعيش تحت وطأة الفقر ، كونه من المركز الأنشطة المساعدة في إدرار الدخل ، وبعد مرور تسع سنوات . منذ التأسيس حتى يونيو ٢٠٠٠م . بلغ عدد المراكز (٤١) مركزاً منتشرة في ثمانية عشر محافظة وقد كان البدء في المراكز الرئيسية الأربعة في كل من صنعاء والحديدة وتعز وإب .
- التمويل :. قام الصندوق الكويتي للتنمية خلال الفترة من ١٩٩٠م . ١٩٩٥م ، بتمويل الجانب الأكبر من البرنامج ، وفي الفترة اللاحقة من عام ١٩٩٥م وحتى الآن توالت الحكومة اليمنية القيام بأعباء التمويل وقد كان التمويل في البدء من فوائد القرض الكويتي البالغة (٢٢) مليون ريال تم معظمة في تغطية شراء الأصول الثابتة ، إضافة إلى حصول المركز على مساعدات من جهات ومنظمات دولية هي البرنامج الكندي للتنمية وجمعية الإمارات الخيرية ومنظمة أوكسفام والسفارة اليابانية .
- وقد بلغ عدد المتدربين خلال فترة عمل المراكز عدد٩٤٩٩ تصل نسبة النساء منهم ٩٦% .
- المجالات والبرامج التدريبية تشمل الخياطة والتفصيل والتطريز اليدوي والآلي والتريكو اليدوي والآلي والتدبير المنزلي والسكرتارية والطباعة والأشغال اليدوية والنحت والزخرفة بالإضافة إلى التوعية الصحية ومحو الأمية والتوعية العامة .
- يبلغ عدد المراكز الناشطة (٢٤) مركزاً ، والمتغيرة (٩) مراكز والمتوقفة (٨) مراكز وذلك يعود لأسباب فنية ومالية .
- المجالات التي يستهدف المركز ضمن برنامجه المستقبلي إدراجها :.

هي صناعة السجاد اليدوي ، الصناعات الزخرفية ، النجارة الخفيفة ، والسيراميك ،والإكسسوارات ، والصناعات الفخارية ، وتربية النحل والدواجن .

- في ظل ظروف طبيعية يمكن للمركز تأهيل وتدريب حوالي ٣٠٠٠ فرد في العام الواحد .
- للمركز علاقات مع جهات العمل الشعبي والأهلي والخيري :. حيث قدم المركز الدعم لعدد (١١) جمعية .

وإضافة إلى نشاطاته الرئيسية المذكورة آنفاً فإن المركز يقوم بالإشراف على وتنفيذ مشاريع أخرى ذات صله بمكافحة الفقر والحد من البطالة بالتنسيق مع جهات دولية على النحو التالي :.

- **مشروع إدماج المرأة في التنمية :ـ** وبالتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ((Unfpa)) وتبلغ تكلفة المشروع ١,٢ مليون دولار من الصندوق إضافة إلى ١٠٠مليون ريال من الدولة تم رفعها لاحقاً إلى ٤٠٠مليون ريال مدة تنفيذ المشروع ١٩٩٦م .١٩٩٨م ،وقد

تم التمديد للمشروع على أن يتم تنفيذ المرحلة الجديدة في بداية العام ٢٠٠٠م . والهدف من التمديد إدخال مناطق جديدة .

- **البرنامج الوطني للحد من الفقر:ـ** يتضمن البرنامج المحول من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وعدد من الجهات التمويلية الأخرى ، ويحول البرنامج العديد من المكونات منها مكون خاص للأسر المنتجة بمبلغ (٦٠٠٠)ألف دولار تقريباً .
- **مشروع القروض الصغيرة (الميكروستات)** : تم التوقيع على المشروع في يونيو ١٩٩٨م وهو مشروع للقروض الصغيرة يهدف إلى تقديمها للمنظمات الأهلية لإقامة المشروعات الصغيرة المدرة للدخل ش ، وقد شجعت وزارة التخطيط تلك المبادرة في تكوين جمعيات أهلية لخريجات الأسر المنتجة في صنعاء ،وتجري التحضيرات لقيام جمعيات مماثلة في محافظات أخرى . وتقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي١,٦مليون دولار.
- **مشاريع البناء لمراكز جديدة** : وذلك بهدف التغلب على مشكلة ارتفاع الإيجارات وقد شرعت الوزارة في تنفيذ عدد من المشاريع في هذا الإطار ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة ، وما زال البعض الآخر قيد التنفيذ وعددها (٧) مراكز في كل من صنعاء ،أبين ،الحديدة ،حجة ، الجوف ،وهناك أربعة مراكز سيتم إنشائها من قبل مشروع الأشغال العامة أحد مكونات شبكة الآمان الاجتماعي في كل من المكلا، وسيئون ،والضالع وعمران .
- **مشروع الأشغال العامة** : يعد من المشاريع التي تدعم جهود شبكة الضمان الاجتماعي في مكافحة البطالة والفقر.

وقد أفردت مجلة الاقتصاد في عددها (٢٦) .٣١/أغسطس/٢٠٠٠م تقريراً مختصراً عن نشاط المشروع بعنوان (مشروع الأشغال العامة تجربة مميزة وأعمال ناجحة) ويمكن أن نوجز أهم ما ورد في التقرير المذكور:-

- يهدف إلى تحقيق أهدافه بأقصر الأوقات وبتقنية عالية .
- يعتبر المشروع وحدة مستقلة تقوم بتيسير أعمالها لجنة برئاسة وزير التخطيط والتنمية .
- مدير المشروع مهندس مختص ،وتتبعه ست مناطق فرعية وزعت عليها جميع محافظات الجمهورية.
- يبلغ عدد المشاريع المنفذة . وتلك التي لا تزال قيد التنفيذ . حوالي (١٠٥٠) مشروعاً على مستوى الجمهورية بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي (٦٠,٦) مليون دولار، أي ما يوازي حوالي ١٠ مليار ريال يمني .
- يبلغ عدد المشاريع المنفذة في المحافظات ١٣٥ مشروعاً بتكلفة قدرها(١,٢) مليار ريال .

- يبلغ عدد المهندسين المسجلين في قوائم المشروع للعمل الهندسي والإشراف حوالي ٢٧٠٠مهندس ومهندسة .

- **وحدة تنمية الصناعات الصغيرة :.**

تأسست الوحدة بداية في أواخر الثمانينات وتعد كنواة لأول جهاز مصرفي حكومي متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة وفيما يلي نورد التقرير المدون في مجلة الاقتصادية . العدد ٣٠.١٩ أبريل ٢٠٠٠م ، حيث يتضمن ما يلي :

- في عام ١٩٩١م تم التأسيس الفعلي لوحدة تنمية الصناعات الصغيرة وذلك بتمويل مشترك بين الحكومة اليمنية ، ودعم من قبل صندوق الأمم لتنمية رأس المال ، وحكومة المملكة الهولندية .
- أهداف الوحدة تندرج في تقديم التمويل المالي لمختلف المشروعات الصغيرة (إنتاجية . خدمية . حرفية) .
- تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع ومكافحة الفقر وخلق المزيد من فرص العمل .
- تقديم المشورة الفنية والنصح والمساعدة للعملاء .
- قدمت الوحدة منذ تأسيسها وحتى نهاية ١٩٩٩م أكثر من (٢١٠٢)طلب من طلبات القروض بقيمة (٤٥٦) مليون ريال و(٧٠٠) ألف دولار .
- أسهمت القروض المقدمة بتحقيق قيمة مضافة تقدر بحوالي (٨٥١) مليون ريال .
- يحظى القطاع النسوي بنصيب طيب وخلال الفترة المذكورة كانت حصتهم من المشاريع (٣٩٧) مشروعاً بتكلفة أكثر من (٢٥) مليون ريال . وخلقت فرص عمل حوالي (٦٥٨) فرصة عمل .
- إجمالي فرص العمل التي وفرتها القروض المنفذة من الوحدة تبلغ عددها (٤٥٥٠) فرصة عمل.
- تقدر القروض المرصودة ضمن المخطط للعام الحالي ٢٠٠٠م بحوالي (٢١٠)مليون ريال .

الفصل الثالث

- أنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة :

تتعد وتقسيمات وأنواع القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة بين قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وفيما عرض لتلك التقسيمات والأنواع والأسباب والمزايا والعيوب لكل نوع كما يظهر من التحليل التالي :

أولاً: القروض المصرفية قصيرة الأجل :

أ- تعريفها وأهميتها :

تسمى القروض المصرفية قصيرة الأجل ب"قروض رأس المال العام " وهي الأموال التي تقترضها المنشأة الصغيرة من البنوك لغرض شراء المخزون أو البيع على الحساب ،أي لأجل أو تعزيز بقية بنود الأصول المتداولة ، أو تسديد مصروفاتها العاملة ، وعلى الرغم أن هذه القروض تزيد من المطلوبات المتداولة للمنشأة وقت الاقتراض ، وتزيد من أصولها كذلك عند اقتناء الأصول المتداولة ،فإنها تساعد المنشأة على توسيع نطاق فعالياتها بزيادة مشترياتها من المواد الأولية (في المنشأة الصناعية)،والبضاعة الجاهزة (إذا كانت منشأة تجارية) ، وفي تصنيع وبيع المخزون إلى العملاء على الحساب ويعتمد لوفاء بهذه القروض على أن يكون التدفق النقدي الصافي للمشروع يساوي أو يفوق مبلغ القروض.

ب- أسباب اقتراض المشروعات الصغيرة من البنوك لآجال قصيرة :

تقترض المشروعات من المصارف لآجال قصيرة للمزايا الكثيرة التي يتمتع بها هذا النوع من التمويل قياساً بغيره قياساً بعيوبه القليلة ،ومن أهم مزايا هذا النوع من القروض ما يلي :

- نظراً لأن المنشأة الصغيرة تحتاج إلى القروض المصرفية لفترات تقل عن السنة الواحدة ،فإنها لا تجد مبرراً لتمويل مثل هذه الاحتياجات بأموال تتطلب توزيع الأرباح على المالكين ،كما تلتزم المنشأة الصغيرة بدفع فوائد على القروض الطويلة الأجل (إذا حصلت عليها) خلال الفترات التي لا تحتاج فيها للأموال ،وعليه فالقروض المصرفية قصيرة الأجل تتناسب وفترات الحاجة للأموال ،وتتصف بدرجة عالية من المرونة .
- تبوب فوائد القروض قصيرة الأجل دورياً ضمن مصروفات المنشأة الصغيرة وتخضع الأرباح الصافية بعد الفوائد إلى ضريبة الدخل ،وبخلاف الأرباح الموزعة على رأس المال التي لا تضاف إلى المصروفات عند احتساب تلك الضريبة .
- تقوم المشروعات الصغيرة التي تقترض قروض قصيرة باستخدام الأموال المقترضة لتدر نسبة ربح تفوق تكلفة فوائدها ،مما يؤدي إلى تدعيم الأرباح المتبقية لمالكي المشروع ،وهذا ما يعرف ب"المتاجرة برأس المال" أو "الرافعة المالية "(Financial Leverage) وتتساوى القروض المصرفية مع غيرها من القروض في التمتع بهذه الميزة تبعاً لربحية استخدام الأموال فيها .

- تمتاز القروض المصرفية بعدم حصول مشاركة في إدارة المشروع المقترض ،وهو ما تفضله المشروعات الصغيرة التي لا تريد التنازل عن جز من سيطرتها لجهات خارجية ،هذا قياساً بمصادر الأموال المملوكة التي يترتب عليها اشتراك المالكين الجدد في الإدارة .
- تكلفة عملية الحصول على القروض المصرفية لآجال قصيرة مصروفات ووقتاً أقل بكثير من مصادر التمويل الدائمة خاصة إذا كانت مصادر التمويل المذكورة تتطلب زيادة رأس المال .
- يعتبر حصول المشروع الصغير على القروض المصرفية من دلالات قوته المالية نظراً لأن المصارف لا تقرض إلا بعد التأكد من متانة المركز المالي للمقترض ،وعليه فإن حصول المشروع على الائتمان المصرفي من شأنه أن يدعم سمعته ويحقق له مزايا عديدة.

ج- <u>عيوب القروض المصرفية قصيرة الأجل .</u>

- يترتب على الاستحقاق القصير للقروض اضطرار المنشأة الصغيرة للاحتفاظ بموجودات نقدية أو سيولة تمكنها من تسديد المبالغ المستحقة عليها دورياً وفي مواعيدها .
- تحصل المصارف فوائد قروضها أما مقدماً(عند منح القروض) أو من خلال فترات دورية وتقيدها على حساب المشروع لديها ، أي أن فوائد المصرف تحظى بالأسبقية على أرباح المالكين .
- قد يكون لبعض أنواع القروض المصرفية . إن كانت مضمونة أو ممتازة . أسبقية في توزيع أصول المشروع عند التصفية إذ لا يستطيع المالكون استرداد جزء من ممتلكاتهم قبل تسديد ديون المصرف .
- قد يؤدي تساهل المصارف في شروط وحدود عمليات الاقراض إلى تشجيع المشروع لزيادة حجم القروض بقصد التوسع في تمويل العمليات لتشغيلية مما يزيد من تعرضه للمخاطرة المالية .

د- أسباب اقتراض المشروعات الصغيرة لآجل قصيرة .

- يمكن تحديد هذه الأسباب على النحو التالي :
- التوسع الموسمي .
- الدوران البطيء للمخزون أو للذمم المدنية .
- النمو.
- القروض الاستثنائية .

- الاستفادة من الخصم النقدي .
- تمويل الاستيراد والتصدير.
- تمويل التعهدات .

تأخذ الحيطة عند منح هذه القروض ولذلك فهي تشترط التصفية الدورية أو السنوية لأسباب عدة ،منها أن القرض ليس نم نوع القروض الذي يصفي نفسه بنفسه ،ولأن المقترض غالباً ما يقوم بتمويل حاجته مؤقتاً بالاقتراض ممن مصرف آخر أو باستخدام الائتمان مما يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يتحملها المصرف عند منح ائتمان من هذا القبيل بسبب استمراريته لدى عميل واحد من جهة ولاحتمال اعتماد المصارف على بعضها البعض في الحكم على قابلية العميل لأن المصرف(ب) قد اقرضه ،وهكذا . هنا يلعب قسم المخاطر(الأخطار)المصرفية في المصرف المركزي دورة في مراقبة مثل هذه التصرفات وتحذير المصارف للحد منها،من خلال تجميع التسهيلات للمنشأة الواحدة في كشف واحد.

ثانياً : القروض المصرفية متوسطة وطويلة الأجل .

أ. تعريفها :

هي القروض التي تمنحها المصارف (تجارية أو صناعية) لآجال تزيد عن السنة الواحدة (سنة أو ٢أو٣أو ٤أو٥أو حتى ١٠سنوات) لغرض استعمالها في شراء الأصول الثابتة أو لتمويل الزيادة والدائمة في رأس المال العامل .

هـ- أسباب ومزايا اقتراض المشروعات الصغيرة لآجال متوسطة وطويلة :

تمنح القروض للمشروعات الصغيرة بسبب احتياجاتها لتمويل التوسع ،ومن أهم أسباب الاقتراض ما يلي :

- تستطيع إدارات المشروعات الصغيرة الاقتراض من المصارف بدون فقدان جزء من سيطرة المالكين عليها ،قياس بالمالكين الجدد الذي يطلبون حصة في رأس المال ومشاركة في الإدارة الفعلية لقاء تجهيز المنشأة بالأموال.
- تواجه المشروعات الصغيرة صعوبات في الحصول على الأموال المطلوبة لآجال متوسطة وطويلة بسبب صغر حجمها وضعف الثقة في مستقبلها ،وحتى لو تمكنت هذه المشروعات من الحصول على التمويل اللازم فإن تكلفة الحصول عليه تكون عادة مرتفعة لا تسمح لها باستخدامه بصورة مريحة .
- تشجع الأسعار المرتفعة لضريبة الدخل على الاقتراض (بصورة عامة عن طريق زيادة رأس المال لأنالفوائد تطرح ضمن المصروفات قبل فرض ضريبة الدخل بينما لا تطرح

الأرباح ضمن المصروفات عند احتساب الضريبة ،وعليه فالمشروعات الصغيرة تستفيد من " المتاجرة برأس المال".

- تزداد حاجة المشروعات الصغيرة لتجميع الأموال من مصادر عديدة ومن ضمنها المصارف بسبب ضرورة تجديد معداتها باستمرار نتيجة التقادم التكنولوجي وبسبب استمرار ارتفاع تكاليف شراء المعدات .
- لا تعاني المشروعات الصغيرة لآجال أطول من الاستحقاق المتكرر للقرض في فترة قصيرة (الذي يؤدي إلى ارتباك إدارة سيولتها بسبب اضطرارها إلى التسديد السريع .
- يمكن تنسيق تسديد أقساط القرض مع مصروفات الاستهلاك السنوي بحيث أن المنشأة تستطيع الوفاء بالقرض من الأموال الناجمة عن العمليات التشغيلية وبصورة تدريجية .
- تنظم عملية الاقتراض بعقد خاص بحيث أن المصرف لا يطلب السداد قبل الاستحقاق إذا كان المشروع المقترض يطبق شروط العقد ، كما تستطيع المنشأة المقترضة طلب التمديد أو التجديد عندما تواجه صعوبات في تسديد الأقساط المستحقة ، ومن خلال التفاوض لاحقاً مما يضيف إلى مرونة الاقتراض الصناعي وتوافقه مع ظروفها .

و- مزايا الائتمان المتوسط وطويل الأجل الممنوح للمنشآت الصغيرة من وجهة نظر البنوك :

تسمح القروض المتوسطة وطويلة الأجل للبنوك بزيادة كفاءة إدارة أموالها لأنها تعرف مقدماً أن القروض لا تستحق إلا في مواعيد معينة مما يساعدها على تخطيط استخدام أموالها ،قياساً بالقروض ذات الآجال القصيرة.

الفصل الرابع :

الضمنات المقدمه من قبل المشروعات الصغيره وشركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي تميل المصارف العربية إلى طلب الضمانة من المقترضين وقد دلت دراسة جرت في بعض الدول العربية على أن المنشآت الصغيرة تضطر إلى ضمانة قروضها بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة ،وأن المصارف الصغيرة أكثر طلباً للضمانة من المصارف الكبيرة كذلك .

ز- أسباب ضمانة القروض المصرفية للمشروعات الصغيرة كثيرة نذكر منها ما يلي :

- ضعف الجدارة الائتمانية للمنشأة المقترضة أو ضعف رأس المال العامل .
- محدودية الأصول المالية أو ضعف قيمتها السوقية .
- حداثة المشروع الصغير أي عدم مضي وقت كاف في السوق لتثبت فيه قدرتها على خلق الدخل .
- عدم استقرار الأرباح أو تقلب القطاع الاقتصادي الذي تعمل به .

- حداثة الإدارة إذ قد يتم تعيين إدارة جديدة للمنشأة ويخشى المصرف من عدم خبرتها أو اقتدارها.
- عدم انتظام السجلات والكشوفات المالية وعدم استطاعة المصرف تحديد المركز الائتماني للمقترض بصورة دقيقة دورياً .
- تدهور الوضع الاقتصادي العام وخشية المصرف من تفاقم أزمة معينة تحيق بعدد متزايد من المقترضين في قطاع معين أو بوجه عام .
- إصرار المصرف على تقديم الضمانة ،إذ تستخدم الضمانة كوسيلة لتقليل طلبات الاقتراض وتحديدها بمن يستطيع تقديم الضمانة .
- زيادة مبلغ القرض إلى المشروع الصغير لأنه من الممكن زيادة نسبة القرض (حسب تعليمات المصرف المركزي)إلى رأس المال إذا كان القرض مضموناً .
- تخفيض سعر الفائدة على القرض (إذا كانت أسعار الفائدة متفاوتة).
- التقاليد المتبعة في ضمانة بعض القروض دون غيرها .
- الضغط على العميل لبذل جهد لتسديد القرض .
- المحافظة على أسبقية قرض المصرف في السداد عند زيادة عدد دائني المنشأة وزيادة مبالغها .
- لزيادة أجل القرض .

ومهما كانت أسباب الضمانات فإن البنك يجب ألا يقرض منشأة لا تستطيع استرجاع قرضه منها إلا بعد اللجوء إلى بيع الضمانات أي أنه إذا كانت المنشأة المقترضة غير قادرة على السداد كما يتضح للمصرف من تحليل المعلومات الائتمانية . فإنه من الأفضل عدم اقتراضها أصلاً ،فالقرض الجيد هو الذي يسدد بدون اللجوء إلى المطالبة ببيع الضمانة أو هو الذي يسدد في الأحوال الاعتيادية

وتؤدي الضمانات بشكل أو بآخر إلى زيادة تكلفة عملية الائتمان سواء تحمل ذلك المصرف أم المقترض فإعداد المستندات الثبوتية وتسجيلها والكشف والتدقيق ومراقبة قيمة الضمانة أثناء القرض ومراجعة الأجهزة الحكومية وما شاكل ،كلها تستنزف مصروفات كثيرة على نفقة المقترض أو قد تتفق المصارف على تحمل بعض أجزائها وبصورة خاصة إذا كان سعر الفائدة المفروض على المقترض مرتفعاً ويسمح بتحمل ذلك .

أولاً : أنواع الضمانات التي تطلبها البنوك من المشروعات الصغيرة :

يمكن تبويب ضمانة القروض المصرفية للمشروعات إلى أنوع عديدة يمكن شرح أهمها في التحليل التالي :

الضمان الشخصي :

تستطيع المنشأة المقترضة تقديم ضمان للمصرف المقرض على شكل شخص مقبول (طبيعياً كان أم معنوياً) يضمن للمصرف تسديد المقترض لاتزاماته .

الفصل الخامس :

- **ظاهرة تعثر قروض المشروعات الصغيرة وأسبابها وكيفية إدراتها .**

أولاً: الإطار العام لتعثر المشروعات :

بعض المفاهيم الأساسية حول التعثر :

تعد البنوك أداه هامة ورئيسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية ،سواء من خلال قيامها بعمليات الإقراض التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة في رؤوس أموالها وتمثل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي والأساس من أنشطة البنوك كما تمثل أيضاً مصدراً رئيسيا من مصادر إيراداتها ،ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك للتعثر ،وهو ما ينعكس سلبياً على أنشطة البنوك بصفة عامة وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة .

ومع التسليم بتنوع وتشعب المخاطر التي تنطوي عليها عملية الأقراض إلا أنه ينبغي على البنوك أن تبذل عنايتها وحرصها بهدف تحديد تلك المخاطر بالنسبة لكل قرض على حدة ،والعمل على إدارتها والسيطرة عليها ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها التي تستهدف سلامة الدراسات الائتمانية وتنويع الائتمان الممنوح ومتابعته والحد من التوسع الائتماني غير المحسوب واقتسام المخاطر مع الغير والحصول على الضمانات الكافية ولمناسبة والتأمين عليها .

وتمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من مواردها نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد أقساطها وعوائدها وعمولاتها ،ومن ثم تعريض البنك المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى تحقيقه لخسائر حقيقية تتمثل في هلاك هذه القروض وملحقاتها إذا لم تكن هناك ضمانات مادية مناسبة وكافية يمكن تسييلها والحصول على قيمتها في الوقت المناسب لسداد اقراض الممنوح من البنك للعميل المقترض المتعثر في السداد فضلاً عما يسببه تخفيض معدل دوران الأموال لدى البنك من

تخفيض المقدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره ،مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد القومي ككل .

ولقد برزت في السنوات القليلة الماضية قضية تعثر الديون المصرفية لتتبئ عن نفسها وحسبنا ما شهدته ساحات القضاء أو ما تتناوله الصحف من حالات وقضايا خاصة بالائتمان كانت حديث الرأي العام ، فضلاً عن هروب بعض رجال الأعمال المقترضين من البنوك إثر تعثرهم في السداد وهو الأمر الذي كان له دوي هائل في السوق المصرفي المحلي بل مع ظهور الأزمة المالية والمصرفية العالمية بسبب الديون المتعثرة أيضاً فقد أصبح الدوي هائل بدرجة أعلى في السوق المصرفي العالمي وخاصة مع إفلاس كبرى البنوك العالمية الأمريكية .

ولم يكن تعثر الديون المصرفية . ولن يكون . وليد اللحظة كما أنه لم ولن يحدث فجأة وإنما هو محصلة لمراحل متتابعة تقوم كل منها على أسباب أدت إلى حدوث مجموعة من النتائج غير المرغوبة ولها مؤشرات تنذر بحدوثها وتعبر عن وجود خطر يكمن في ثناياها.

والواقع أن البنك المانح لقروض متعثرة كان في حل من وصول قروضه إلى مرحلة التعثر إذا كانت لديه دراسات ائتمانية جيدة ومتابعة فعالة للقروض الممنوحة منه لعملائه ورصد لمظاهر التعثر حال حدوثها ومتابعة المراحل التي يمر بها العميل المقترض قبل أن يصل إلى المرحلة التي يكون فيها متعثراً ومن المهم قبل أ نتناول هذه المظاهر والمراحل والأسباب التي أدت إليها أن نتناول بعض المفاهيم الأساسية التي تعرض لتعثر القروض المصرفية باعتبار أن تحديد مفهوم الظاهرة يعد الخطوة الأولى نحو علاجها .

- **ماهية التعثر :**
- **العسر المالي :**

يعني العسر المالي في معناه العام عدم قدرة المشروع على الدفع والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وقد يكون العسر المالي عسراً مالياً فنياً ، أو عسراً مالياً قانونياً .

- **العسر المالي بالمعنى الفني (Technical Insolvency) :**

يشير العسر المالي بالمعنى الفني إلى عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية القصيرة الأجل أي أن المشروع يعتبر متعثراً عندما لا يستطيع توليد فائض نقدي من خلال النشاط الذي يمارسه بالشكل الذي يكفي لمواجهة أعباء والتزامات هذا النشاط ومن ثم تنخفض القرة الذاتية للمشروع على سداد التزاماته الجارية وتأمين احتياجاته اليومية من مستلزمات الإنتاج وسداد أجور ومرتبات العمال وسداد أقساط وفوائد القروض ويتآكل بالتدريج رأسماله العامل حتى يصل إلى مرحلة التوقف عن العمل .

- **العسر المالي بالمعنى القانوني (Legal Insolvency) :**

أما العسر المالي بالمعنى القانوني فيشير إلى عدم قدرة المشروع على تغطية كافة التزاماته المستحقة عليه أو بمعنى آخر هو النقطة أو الحد الذي تكون عنده الأصول الخاصة بالمشروع أقل من التزاماته مما يؤدي إلى تأثير سلبي على حقوق الملكية ،وينشأ العسر المالي (بالمعنى القانوني) عندما تكون قيمة أصول المشروع التي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الأجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابعة تؤثر على رأس مال المشروع وتجعله مورداً مالياً ضعيفاً لا يقدر المشروع على استرداده مع عجزه عن الوفاء بقيمة الالتزامات التعاقدية مع الغير ،وبالرغم من أن المشروع قد يكون قادراً على سداد قيمة بعض عناصر الالتزامات المتداولة القصيرة الأجل ، غلا أنه يكون في حالة عسر مالي بمعناه القانوني ومن وجهة نظر المؤسسات المالية فإن العسر المالي القانوني يدفع المشروع إلى الوصول لحالة من الإفلاس المالي .

- **أسباب تعثر القروض للمشروعات الصغيرة :**

<u>أسباب متعلقة بقائمة الدخل</u> :

- تدهور المبيعات .
- انخفاض هامش الربح الإجمالي .
- ضعف الرقابة على المصروفات البيعية والإدارية والعامة .

<u>أسباب مرتبطة بالميزانية العمومية :</u>

- ضعف الرقابة على المخزون والحسابات المدينة .
- المغالاة في الاستثمار في الأصول الثابتة .
- الهيكل غير المتناسب للمديونية .
- المغالاة في المديونية .
- المغالاة في توزيع الأرباح وفي المسحوبات الشخصية (من قبل المالكين في المنشأة الفردية).

<u>الأسباب العامة (البيئة ، الإدارة ، التزوير):</u>

- النمو السريع جداً .
- الإدارة الغير القابلة للمنشأة .
- التغير في البيئة المحيطة .
- التزوير.

<u>ثانياً:عناصر الإدارة الفعالة للقروض المتعثرة للمشروعات الصغيرة ومتطلبات تنفيذها :</u>

- الرقابة الفاعلة للقرض .
- التشخيص المبكر للقرض المتعثر .
- الإجراء التصحيحي الحازم عندما يتم تشخيص القرض المتعثر.
- متطلبات تنفيذ الإدارة الفاعلة للقروض المتعثرة .
- صياغة وتنفيذ سياسة إقتراضية سليمة ومكتوبة .
- وضع تنظيم إدارة سليمة يتمتع بصلاحيات ومسؤوليات محددة واضحة .
- تطوير برنامج مدروس لغرض تسهيل الرقابة على نوعية محفظة القروض ،وتشخيص القروض الضعيفة في أقرب وقت ممكن .
- تنظيم ملفات ائتمانية تتمتع بالشمول لكل مقترض تتضمن تاريخ العلاقة معه وبيانات عن الخلفية العامة ،ومعلومات مالية متكاملة ومعلومات عن كل معاملات الإقراض السابقة والجداول الزمنية للسداد.
- تطوير الأساليب والإجراءات الخاصة بتشخيص القروض المتعثرة وذلك بالسرعة المطلوبة .
- تنمية الخبرات والمهارات اللازمة لرقابة القروض المتعثرة .
- إقرار أن كل حالة لها خصوصيتها على الرغم من السمات العامة للقروض المتعثرة .
- وضع برنامج فعال لمتابعة الديون المعدومة لاستعادة أكبر جزء ممكن فيها .
- تقييم تجربة المصرف دوري في مجال خسائر القروض ، ومقارنة ذلك بالسنوات السابقة من جهة وبالمعدلات القطرية (الوطنية) من جهة أخرى وإعادة النظر بسياسة وإجراءات القروض في ضوء ذلك .

ثلثاً: مراجعة القروض والجهات المسئولة :

لغرض تشخيص القروض المتعثرة وتقييم وضع القروض بوجه عام ، فإنه لا بد من مراجعتها دورياً واستثنائياً من قبل تقسيم .(قسم ، شعبة ، وحدة ....) مختص داخل المصرف ، إضافة إلى ما يقوم به المصرف المركزي من مراجعة خارجية من خلال الرقابة على المصارف (قسم مخاطرة الائتمان ...) أي ما يقوم به من تفتيش ميداني وكتبي للقروض الممنوحة .

المراجعة الخارجية والداخلية :

. المراجعة الخارجية من قبل المصرف المركزي .

الغرض من المراجعة الدورية والاستثنائية التي يضطلع بها المصرف المركزي هو تقييم وضع القروض الممنوحة من قبل المصارف (التجارية والمختصة) .وحركتها وأرصدتها وتحديث المعلومات الائتمانية عن المقترض ومدلولاتها على أساس ذلك يمكن فرز القروض المتعثرة فيها

عن القروض السليمة والقابلة للتحصيل اعتيادياً إذ أنه بعد دراسة الوثائق المساندة للقرض بما في ذلك ملف القرض والضمانة ومراجعة الكشوفات المالية الدورية للمقترض يحدد المراقب أو المفتش الخارجي نوعية وسيولة كل قرض .

تقوم المصارف المركزية في الدول المتقدمة أثناء رقابتها على المصارف بمهمة الإشراف على نظام تصنيف القروض في إطار نظام معتمد للتصنيف وحسب خصوصيات كل قرض وليس هذا التصنيف شائعات في المصارف العربية ولو أن عدداً متزايداً منها قد أدخل هذا النظام .

من جهة أخرى ،فإن سعة وعمق المراجعة الخارجية للقروض تعتمد على الأساليب الإحصائية المستخدمة أثناء الرقابة فهل المراجعة شاملة للمجتمع الإحصائي للقروض، أم أنها تتم على أساس العينة العشوائية أو العينة المصنفة كما تعتمد على مدى تكرار الرقابة خلال السنة وعلى جديتها والإجراءات المتخذة في ضوئها .

أولاً: مبادئ التعامل مع الديون المتعثرة :

التعامل مع الديون المتعثرة ليس بالأمر الهين بل هو قرار ينطوي على صعوبات كثيرة ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة الائتمانية وأن يكون متخذو القرار على دراية كاملة بأن الهدف هو تفادي ضياع أموال البنك أو تجميدها ، بل إنه من الضروري العمل على دوران هذه الأموال بالشكل المناسب الذي يتيح للبنك سيولة مستمرة يمكن من خلالها منح مزيد من الائتمان لعملاء آخرين وعلى ضوء ذلك هناك بعض المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند معالجة الديون المتعثرة تتمثل فيما يلي :

التأكيد على عدم وضع قواعد ملزمة في شأن معالجة المشروعات المتعثرة حتى لا تكون ذريعة يلجأ إليها العملاء ويتعللون بها في التراخي والتقاعس على الوفاء بالقروض وملحقاتها .

السرعة في اتخاذ إجراءات معالجة المشروعات المتعثرة لتلافي الآثار الناجمة على التعثر وللحفاظ على الأصول القومية .

مشاركة كافية للأجهزة المعينة كلٌ فيما يخصه في علاج تعثر الديون المصرفية باعتبار أن ذلك يمثل الأسلوب العملي لتحسين مناخ الاستثمار

ثانياً: طرق معالجة الديون المتعثرة :

تختلف طرق علاج القروض المتعثرة تبعاً لاختلاف الظروف والمواقف الخاصة بالمقترضين ، والأسباب التي أدت إلى تعثرهم ة والإجراءات المتعين اتخاذها حيالهم ، والتي تسفر عنها دراسة كل حالة على حدة ،فمنها ما يقتصر على إجراء اتفاق مع المقترضين يستهدف إطالة برنامج سداد القرض ، وقد يتطلب الأمر إشراف البنك المقرض على إدارة المنشأة

المقترضة بصورة أو بأخرى ، وقد يكون المقترض في حاجة إلى أموال جديدة ليواجه بها بعض الالتزامات العاجلة ليتمكن من الاستمرار في النشاط دون توقف ، وإذا الم يتوافر لدى البنك الثقة في إدارة المنشأة المقترضة فإنه لا يكون عادة متحمساً لإعطاء أية قروض إضافية بهدف مساندتها وفي هذا الشأن يكون مورد المقترض أول من يشعر بحدة المشاكل التي تقابله ، وهم في معظم الأحوال يتعاونون لمساعدته على النهوض من كبوته باستثناء الحالات التي يثبت لهم فيها غشه وتدليسه .

كما قد تجد البنوك المقرضة أحياناً أنه في غير صالحها أن يلجأ المقترض إلى مصادر جديدة للحصول على قرض إضافي ،إذ يطلب هؤلاء المقرضون الجدد عادة ضمانات من الدرجة الأولى تسبق البنوك المقرضة ، كما أن تكاليف الحصول على مثل هذا القرض الإضافي تكون مرتفعة بالنظر إلى ظروف المقترض ،ولكنها (أي البنوك) قد تقبل هذا الأمر إذا كانت الأموال المطلوبة كبيرة وليست لديها الرغبة في زيادة حجم التزامات العميل عن الوضع القائم .

وقد يكون المقترض يعاني من اختلال هيكلة التمويلي ،وهنا يتدخل البنك المقرض لتصويب الاختلال في الهيكل التمويلي للعميل من خلال تغيير تركيبة قروضه للعميل من حيث آجالها ، أو من خلال تحويل بعض قروضه للعميل إلى مساهمات في رأس ماله أو ما يعرف برسملة الدين .

النتائج :

- أن هناك أنواع عديدة من التمويل المصرفي والتي تتناسب مع احتياجات المجتمع .
- أن التمويل المصرفي في اليمن ليس له تأثير كبير في التنمية الاقتصادية نتيجة السياسات النقدية التي تتبعها الحكومة .
- تحتل المشاريع الصغيره في اليمن مكانه خاصه بالجانب الاقتصادي حيث تشغل مالا يقل عن ٧٠% من الايادى العامله
- يعاني هاذا القطاع الهام عدد من المشاكل والتحديات:

أ- قلة كفاءة المداره

ب- نقص الخبرة الكافية لاتخاذ القرارة الهام ذات الشان من قبل مالك المشروع

جـ- نقص الخبرة عند مسؤلي الاداره الماليه

د- سوء الائتمان قد يؤدي الى فشل المشروع

- افتقار التخطيط الاستراتجي لعديد من اصحاب المشاريع الصغيره
- اهم التغيرات الاساسيه المطلوبه في التوسع بهذه المشاريع هي :

أ- الخبرات الإدارية .

ب- توفير التمويل .

ت- اختيار المواقع الملائمة للمشروعات الصغيرة .

التوصيات :

- يجب على الحكومة الاهتمام بالمصارف اليمنية من أجل اداء دورها في خدمة السياسة الاقتصادية في اليمن .
- أن يقوم المستثمرون بالاستثمار في هذه المجالات لما تحققه من أرباح وكذلك من تنمية اقتصادية شاملة .
- يجب اعداد خطه متكامله للعمل من قبل صاحب المشروع قبل التنفيذ
- حسن استخدام ادارة الموارد الماليه للمشروع
- القدرة على اتخاذ القرار
- كيفية ادارة الافراد العاملون بي المشروع بفاعليه وبشكل صحيح
- يجب على الحكومة دعم وتشجيع وتمويل المشاريع الصغيره
- تسهيل تمويل المشاريع الصغيرة عن طريق القروض الميسره
- الاعفاءات الضريبة على المشروعات الصغير ومدخلاتها
- على الحكومة تنمية الخبرات والمهارات اللازمة الى اصحاب المشاريع الصغيرة .
- يجب على الحكومة السرعة في اتخاذ اجراءات معالجة المشروعات المتعثرة .
- استخدام الاساليب الفنية المتطورة في الانتاج لتحسين جودة السلع

المراجـع :

١. اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة . د/ عبدالمطلب عبدالحميد .

٢. التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي وزارة الصناعة ٢٠٠٧م

٣. مجلة الاقتصاد العدد ١٠ _ ١٥ نوفمبر ١٩٩٩ م

٤. كتاب الاصلاحات الاقتصادية . تحرير أحمد البشاري . اصدار مجلة الثوابت . صنعاء ١٩٩٦ م

٥. البنك المركزي اليمني النشرات الشهرية للاعوام ١٩٩٥ – ٢٠٠٨م

٦. وزارة التخطيط اليمني . التقارير الاقتصادية الربعية والسنوية .

٧. للاعوام ١٩٩٥_٢٠٠٨ م

٨. الجهاز المركزي للاحصاء . كتاب الاحصاء السنوي للاعوام ٢٠٠٠ _٢٠٠٨ م

٩. وزارة التخطيط والتنمية . الخطية الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاحتماعية . ١٩٩٦_٢٠٠٠ . والثانية ٢٠٠١_٢٠٠٥ م.

١٠- عبدالعزيز مصطفىعبدالكريم . ٢٠٠١ . دراسة الجدوى وتقييم المشروعات _ دار الحامد _ عمان .

١١- حسين احمد الحسني . اهمية الخريطة الاستثمارية لجذب الاستثمارات . دراسة اقتصادية . العدد ١٦ ٢٠٠٥ .

١٢- المكاوي ، محمد حمود، البنوك الاسلامية (النشأ، التمويل ، التطير المكتبة العصرية للنشر مصر ٢٠٠٩ الطبعة الاولى)
١٣- شلهوب ، علي ، محمد، شئون النقود وأعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ٢٠٠٧الطبعة الاولى .
١٤- وحيد أحمد زكريا ، دليلك الى العمل المصرفي ، دار البراق حلب ٢٠١٠ الطبعة الاولى .
صوان ، محمود حسن ، أساسيات العمل المصرفي الاسلامي دار وائل للنشر عمان ٢٠٠١ الطبعة الاولى .